



نشرة صحفية

حظر

يُحظر الاستشهاد بمحتويات هذه النشرة الصحفية أو التقرير المتصل بها أو تلخيصها في وسائل الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل يوم 24 حزيران/يونيه 2014، الساعة 17/00 بتوقيت غرينتش.
(13/00 بتوقيت نيويورك، 19/00 بتوقيت جنيف، 22/30 بتوقيت نيودلهي، 02/00 - 25 حزيران/يونيه 2014، طوكيو)

UNCTAD/PRESS/PR/2014/22*
Original: English

السياسات الحكومية لا تزال موجهة نحو تشجيع الاستثمار وتحريره، مع تركيز أقوى على التنظيم، حسبما أورده تقرير للأونكتاد

جنيف، 24 حزيران/يونيه 2014 - اتسمت معظم تدابير الاستثمار التي اعتمدها الحكومات في عام 2013 بدعمها لتحرير الاستثمار الأجنبي وتشجيعه، في الوقت الذي يتضح فيه وجود اتجاهات متباعدة في قواعد الاستثمار الدولي التي يجري وضعها، حسبما يفيد به "تقرير الاستثمار العالمي لعام 2014" الصادر عن الأونكتاد⁽¹⁾. وتبدي بعض البلدان مخاوف تتعلق بتصفية الاستثمارات أو تسعى إلى تشجيع استرداد الاستثمارات الخارجية لشركاتها عبر الوطنية.

ويركز التقرير، كما يُستشف من عنوانه الفرعي "الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة: خطة عمل"، على توجيه الاستثمار إلى أهداف التنمية المستدامة مثل الحد من الفقر والإدماج الاجتماعي ومكافحة تغير المناخ.

ويُظهر رصد الأونكتاد للسياسات العامة أن سياسات الاستثمار الوطنية التي وُضعت في عام 2013 ظلت موجهة نحو تشجيع الاستثمار وتحريره. وفي الوقت نفسه، تواصل ازدياد النسبة الإجمالية لسياسات الاستثمار التنظيمية أو التقييدية، إذ انتقلت من 25 إلى 27 في المائة (الشكل 1). وشهدت بلدان من آسيا معظم عمليات تحرير الاستثمار، التي كان جلها متعلقاً بقطاع الاتصالات وقطاع الطاقة. أما القيود واللوائح التنظيمية التي وُضعت حديثاً فشملت عدداً من حالات عدم الموافقة على مشاريع استثمارية أجنبية.

ويستنتج التقرير أيضاً أن بعض الحكومات تبدي مخاوف فيما يتعلق بتصفية الاستثمارات من جانب المستثمرين الأجانب. ولأن بعض البلدان تأثرت بالأزمات الاقتصادية والارتفاع المستمر لمعدلات البطالة المحلية، فقد وضعت شروطاً جديدة للموافقة على عمليات الانتقال إلى أماكن أخرى وتسريح العمال. وفضلاً عن ذلك، بدأت بعض بلدان المنشأ تشجع استرداد الاستثمارات الخارجية لشركاتها عبر الوطنية.

* للإتصال: مركز الأونكتاد للاتصالات و لمعلومات , رقم تليفون : +1 212 963 4122 , +1 212 963 4122 , unctadpress@unctad.org, <http://unctad.org/en/pages/Media.aspx>

(1) التقرير (رقم المبيعات 4-112873-92-978 E.14.II.D.1, ISBN: 978-92-1-112873-4) يمكن الحصول عليه من مكتب مبيعات وتسويق منشورات الأمم المتحدة: United Nations Publications Sales and Marketing Office على العنوان المذكور أدناه أو من أحد وكلاء مبيعات الأمم المتحدة في جميع أرجاء العالم. وينبغي إرسال الطلبات أو الاستفسارات إلى: United Nations Publications Sales and Marketing Office, 300 E 42nd Street, 9th Floor, IN-919J New York, NY 10017, <https://unp.un.org>, e-mail: Publications@un.org, fax: +1 212 963 3489, tel.: +1 212 963 8302, United States.

وتستخدم الحكومات الحوافز على نطاق واسع كأداة من أدوات السياسات العامة لاجتذاب الاستثمار، على الرغم من الانتقادات المستمرة التي تصف هذه الحوافز بأنها غير فعالة من الناحية الاقتصادية وبأنها تؤدي إلى توزيع غير صائب للأموال العامة. ووفقاً لدراسة أجراها الأونكتاد في عام 2013، يتصل أكثر من نصف تدابير التحرير أو التشجيع أو التيسير بتقديم الحوافز للاستثمار.

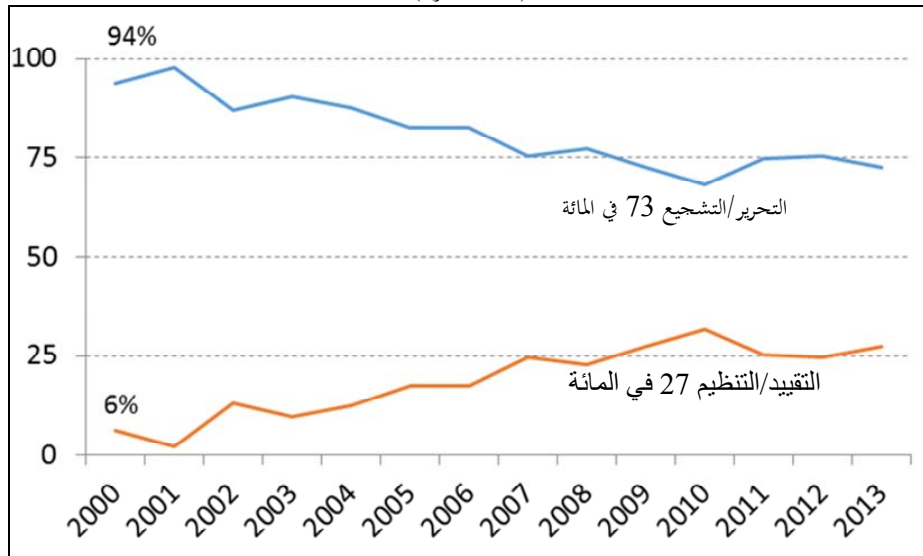
ووجدت دراسة أجراها الأونكتاد مؤخراً بشأن وكالات تشجيع الاستثمار أن تركيز حوافز الاستثمار ينصب بقدر أكبر على أهداف النمو الاقتصادي، ويقدر أقل على التنمية المستدامة. وفي حين يمكن استخدام حوافز الاستثمار كأداة للمضي قدماً في تحقيق أهداف السياسات العامة - النافعة في حد ذاتها - مثل إيجاد فرص العمل، ونقل المهارات، والبحث والتطوير، وتوليد الصادرات، وإقامة روابط مع الشركات المحلية، فإن ربط خطط حوافز الاستثمار بأهداف التنمية المستدامة التي ستحدد في عام 2015 قد يجعلها أداة سياسات عامة أكثر فعالية في معالجة إخفاقات السوق وقد يتيح رداً على انتقاد الطريقة التي تستخدم بها حوافز الاستثمار عادة. وفضلاً عن ذلك، ينبغي للحكومات أن تقيم بعناية استراتيجياتها المتعلقة بالحوافز وأن تعزز ممارساتها في مجال الرصد والتقييم، حسبما جاء في تقرير الاستثمار العالمي لعام 2014.

وعلى الصعيد الدولي، شهد عام 2013 ثنائية متزايدة في مجال إبرام معاهدات الاستثمار. فقد تسارعت الوتيرة التي تبرم بها اتفاقات الاستثمار الدولية بعدما شهدت عدة سنوات من التراجع (الشكل 2). وأصبح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية يتألف من قرابة 3 240 اتفاقاً في نهاية العام مع إضافة 30 من معاهدات الاستثمار الثنائية الجديدة و 14 "اتفاق استثمار دولي آخر". ومن بين البلدان التي كانت نشطة للغاية في إبرام معاهدات استثمار ثنائية في عام 2013 الكويت (7)، وتركيا والإمارات العربية المتحدة (4 لكل بلد)، واليابان وموريشيوس وجمهورية تنزانيا المتحدة (3 لكل بلد). وفي الوقت نفسه هناك عدد متزايد من البلدان النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية التي أخذت تنفصل عن نظام اتفاقات الاستثمار الدولية.

ويتجلى الاتجاه "التصاعدي" نحو إبرام المعاهدات في تزايد الدينامية (بتزايد عدد البلدان المشاركة في جولات تفاوضية تتواتر بوتيرة سريعة غير مسبقة) وفي تزايد عمق ونطاق القضايا التي يجري تناولها. وحالياً، يتبع المتفاوضون بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية على نحو متزايد نهجاً جديدة حيال الأحكام الرهنة لاتفاقات الاستثمار الدولية (مثل سمات التنمية المستدامة وأحكامها التي تجلب بعداً خاصاً بالتحرير إلى اتفاقات الاستثمار الدولية و/أو تعزز بعض عناصر حماية الاستثمار)، ويضيفون مسائل جديدة إلى جدول أعمال التفاوض.

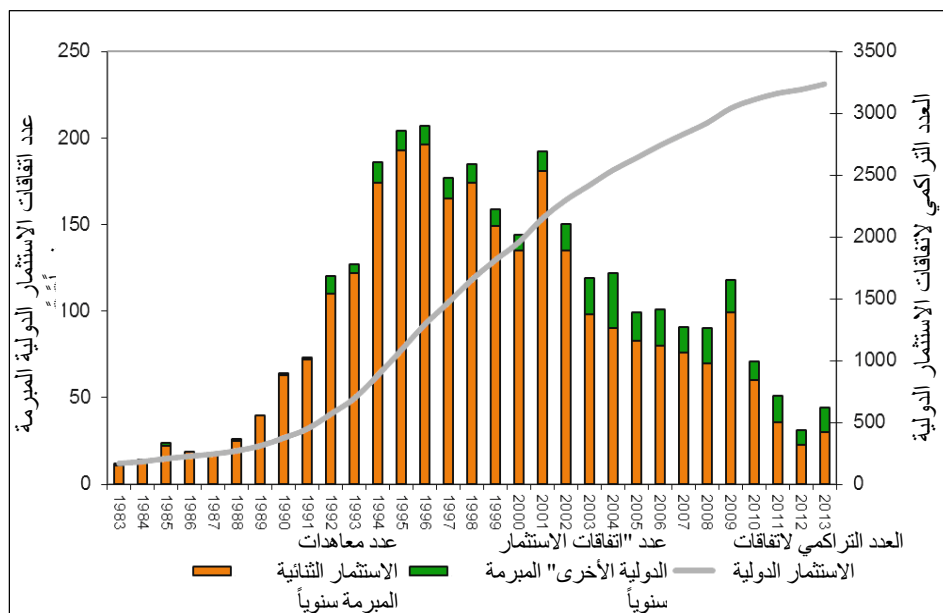
الشكل 1 - التغييرات في سياسات الاستثمار الوطنية، 2000-2013

(بالنسبة المئوية)



المصدر: الأونكتاد، مرصد سياسات الاستثمار.

الشكل 2 - الاتجاهات في اتفاقات الاستثمار الدولية الموقع عليها، 1983-2013



المصدر: الأونكتاد، قاعدة بيانات اتفاقات الاستثمار الدولية.

*** ** ***